

معالی الشیخ سعد بن ناصر الشتری تخریج الفروع علی الأصول للزنجاني 41 من الغصب إلی الید الناقلة

سعد الشتری

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة. وان يجعلنا واياكم الى من الهداة المهتدین. وبعد نواصل الكلام عن - 00:00:00

القواعد التي ذكرها العلامة الزنجاني رحمة الله في تخریج الفروع علی الأصول کنا قد توقفنا عند باب الغصب والغصب في حقيقته اختلاف بين العلماء فمنهم من يقول بان الغصب الاستیلاء علی مال الغیر بدون - 00:00:28

اذن من مالکه او من الشرع منهم من يتتوسع في مفهوم الغصب فيقول هو استعمال ما للغير بدون اذن معتبر الاول يحصد الغصب في الاستیلاء والثاني يوسع المفهوم ليجعل كل استعمال داخلا في - 00:00:57

مفهوم الغصب ذکر المؤلف وباب الغصب باب مهم وبعض العلماء يسمیه قلب المعاملات اما لانه يناقض التعامل الاصلي بالبيع ونحوه. واما لكونه تترتب عليه ثمرات كثيرة جدا ويدخل في مسائل فقهية عديدة - 00:01:30

فما من غصب فما من باب من ابواب المعاملات الا وفيه مسائل متعلقة بالغصب انها تناقض لان الغصب يناقض تلك المعاملة ذکر المؤلف هنا قاعدة في الظمان وفيه اختلاف بين الحنفية والشافعية - 00:02:00

فقال بان اصحاب ابی حنیفة رأوا ان المضمنات تملک بالظمان ويكون الملك من من وقت وجوب الظمان اذا حصل هناك تراضی قال احتراما عن المدبر مراد بالمدبر المملوک الذي علق فيه السيد عتقه على موت السيد - 00:02:30

المدبر وقع اختلاف في جواز تملیکه فطائفة قالوا بانه يجوز بيعه وتملیکه للغير بالهبة وبای تصرف ناقل للملك ورأی اخرون ظد ذلك وانه لا يجوز التصرف فيه وجعلوه مثل ام الولد - 00:03:05

فالمحضود ان اصحاب ابی حنیفة رأوا ان المضمنات تملک بالظمان بينما رأی الشافعی رضی الله عنه واصحابه الى رأوا انها لا تملک بالظمان ويترتب على ذلك مسألة ما لو غصب انسان - 00:03:37

عينا من شخص اخر فظننا انها تلتف فاوجبنا على الغاصب ظمان العین المنصوبة فهنا هل نقول بان الظمان يؤدی الى ملك المضمنون بمجرد ذلك الفعل او نقول لا يؤدی الى الملك. وترتب عليه لو وجدنا - 00:04:04

ان العین المقصوبة لم تتلف بعد ستة اشهر وجدنا ان العین المعصوبة لم تتلف فعلى قول الشافعی نقوم باعادة العین المقصوبة الى الغاصب ونأخذ منه القيمة التي دفعت له وعلى قول الحنفیة نقول بان المضمنون ملك بالظمان وبالتالي - 00:04:36

تكفیه تلك القيمة او ذلك الظمان عن العین المقصوبة ولا نأمره برد العین المعصوبة قال المؤلف واعلم ان الخلاف في هذا الاصل مبني على اصل اخر. اذا هنی قاعدة وقع في قاعدة فقهية مختلف فيها - 00:05:06

بني المؤلف وقال بان هذه القاعدة لها منشأ للخلاف الواقع فيها فالشافعی يدعي ان الضمان في مقابلة فوات الید والحنفیة يرون ان الضمان في مقابلة عین المقصوب. قالوا لان عین المعصوب هو الذي يجب - 00:05:27

ورده بالغصب اذا تعذر رد العین وجب رد بدل العین وقرروا هذا واستدلوا عليه بان قالوا الواجب ظمان الجنس ومن غصب دراهم وبددها في حاجاته فالفائت على المالک هو الدرارم - 00:05:55

فيجب على الغاصب رد دراهم اخرى بدل الدرارم التي بدددها فهو يرد عین المقصوب لا يرد بدل الاستیلاء علی الدرارم فان الاستیلاء

على الدرام هذا ليس بالامر المقصود في نفسه وانما المقصود هو عين المال - 00:06:19

واذا ثبت ان الظمان بدل عن العين فلا يصح ان نجمع بين البدل والمبدل. في حق شخص واحد فكان من ضرورة اثباتنا لان المالك يملك الظمان ان يزول ملكه عن المضمون - 00:06:46

ان يزول عن ملكه عن المضمون. وبالتالي اذا وجدنا العين المقصوبة بعد مدة نقول على مذهب الحنفية بانها تبقى للغاصب لان الغاصب قد رد القيمة قالوا فكان من ضرورة ملك المالك الظمان ان يزول ملكه عن العين المضمونة - 00:07:07

وبالتالي يقع الملك في المضمون سابقا عن ملك الظمان. واقعا يقتضي له وان تقدم عليه ومثلوا لذلك بما اذا قال اعتقد عبدي عن فانه كانه يقول انقل ملكية العبد الذي لديك الي ثم اوكلك في عتق - 00:07:32

ذلك العبد. فهو يتضمن ملكا سابقا على العتق يبني عليه صحة العتق ثم يقع العتق مقتضى له اي اثرا له سابقا عليه قالوا فالحاصل ان التظمين والظمان يقتضي التمليل في البدين جميعا. ولكن بطريقة - 00:07:58

ارتطاء والضرورة كاننا نملك الغاصب العين المقصوبة ونملك المقصوب منه القيمة التي اوجبنا عليه ان يردها ابي المقصوب منه قال وبالبيع يقتضي الملك بطريق التنصيص فلما اوجبنا الظمان عليك اتنا نقلنا ملكية العين المقصوبة من آآ المالك المقصوب منه الى - 00:08:23

فاصل قالوا والبيع يقتضي الملك بطريق التنصيص. ولذلك افتقر البيع الى عدد من الشروط كالقدرة على التسليم وهذا الملك في الظمان لا يفتقر الى ذلك. لو قدر انه غصب العين سرق جملا ثم ترك - 00:08:56

كالجمل فتلف الجمل حينئذ لو كان باياعا لم يصح البيع لان من شروط البيع القدرة على التسليم والعين المنصوبة هنا غير مقدور على تسليمها فلذلك قالوا نجعله عقدا مستقلا نقدر وجوده فكانه باع الجمل في مقابلة الظمان الذي - 00:09:19

يدفعه وبالتالي لم نشترط له شروط البيع قالوا وخرج على هذا المدبر فان التمليل فيه ممتنع على ما عرف من اصلنا ولذلك عندهم ان المدبر لا يصح بيته. والجمهور يخالفونه. والخلاف وقع من عهد الصحابة رضوان الله - 00:09:44

وعليهم والشافعي يقولون الظمان المال المدفوع في الظمان بالقيمة او المثل انما هو في مقابلة اليد لان اليد هي الفائدة لكن اساس الملك لا زال قائما ومن ثم اوجبنا الظمان بدلنا عن عن ما فات عن العين الفائدة. فاذا تبين لنا بعد ذلك - 00:10:11

لان العين لم تهلك فحين اذ نرد ذات العين ولا نجعل الظمان باقيا في ملك المالك ولذلك يرون بان الظمان بدل عن الملك الذي تلف بخلاف الحنفية فيرون ان الظماً بمثابة عقد ينتقل به - 00:10:44

الملك بين بين الغاصب والمقصوب منه قالوا ويتفرع عن هذين الاصلين مسائل منها ان الغاصب اذا ضمن قيمة المقصوب وردها للملك ثم ظهر المقصوب وتبيّن ان المقصوب لم يتلف ولا زال باقيا - 00:11:16

فحينئذ هل يكون المقصوب للغاصب ونجعل المقصوب منه يملك القيمة او نقول ان الغاصب لا يملك ونعيد العين الى المقصوب منه ونرجع الظمان بالقيمة الغاصب. بل ومنها ان الغاصب اذا ضمن قيمة المقصوب - 00:11:43

ثم ظهر المقصوب فالمحض لمالكه المقصوب منه يأخذه ويرد القيمة عندنا. للشافعية. لان الغاصب لم تملكه على مذهبهم حتى اذا مات لم يكن عليه مؤنة تجهيزه ولو كان قريبه ولو كان قريبه لم يعتقد عليه. يقول لو قدرنا ان العين المقصوبة - 00:12:16

لو قدرنا ان العين المقصوبة عدما مملوكا فمات العبد المملوك. اذا هذه مسألة ثانية اذن المسألة الاولى هل نعيد العين المقصوبة للمقصوب منه؟ متى وجدناها لم تتلف او لا؟ عند الشافعية - 00:12:47

نردها وعند الحنفية لا نردها. لماذا؟ لان الشافعي يقولون بان الظمان لا يملك وانما هو بدل عن المقصود. وعند الحنفية قالوا الظمان يملك بمجرد الظمان وبمجرد الظمان والمسألة الثانية ما لو كان المقصوب - 00:13:05

ما لو كان المقصوب عدما ولم نجده او تلف غصب عدما ثم لم نجده. فرد القيمة رد الغاصب قيمة العبد المملوك الى المقصوب منه ثم تبيّن لنا بعد ذلك ان العبد لم يتمت وانه لا زال موجودا - 00:13:36

فهل نرده للمقصود منه؟ كما قال الشافعية ونرد القيمة او لا نرده كما قال الحنفية بناء على هذا الاصل وهكذا يبني عليه مسألة لو

مات. فمؤنة تجهيزه على من تكفيها ونقله دفنه على من؟ ان قلنا ينتقل الملك كما قال الحنفي - [00:14:02](#)
فالمونة على الاصب. وان قلنا لا ينتقل الملك فالمونة على المالك المغصوب منه وهكذا في مسألة ما لو كان قريبه يعني كان في الاول يملك عبدا آآ قريبيا لكنه ليس ذا رحم - [00:14:32](#)

فسرق منه غصبه غاصب ثم بعد ذلك امرناه برد القيمة ثم تغيرت العلاقة ليصبح ذا رحم ليصبح ذا رحم منه. ففي هذه الحال اذا قلنا [00:14:56](#)
بان الغاصب بالظمان يملك المغصوب فحينئذ - [00:15:24](#)

لا يعتقد هذا العبد وان قلنا لا يطمئن فانه حينئذ لا يعتقد فانه يعذب. يعني مثال ذلك غصب عمه الغاصب كان عمه مملوكا لشخص او
غصب اخاه كان له اخ مملوك عند زيد - [00:15:51](#)

فأخذ اخاه وسرقه ثم بعد ذلك هرب الاخ طالبنا الغاصب بالظمان قلنا رد القيمة فحينئذ على مذهب الشافعية ان ملك
الغاصب ان غاصب لا يملك هذه العين المعصوبة - [00:16:16](#)

بالظمان على مذهب من؟ الشافعى. الشافعى. وبالتالي. لا يعتقد عليه. وعنده الحنفية. يقولون بالضمان يملك العين المقصوبة بالضمان
فيعتقد عليه لكونه قريبا ذا رحم قالوا عندهم يعني عند الحنفية هو للغاصب. لانه ملكه بالظمان واستند ملكه الى وقت وجوب الظمان
- [00:16:16](#)

منها ان الجنائية التي توجب كمال القيمة في العبد بقطع يديه او رجليه لا توجب الملك في الجثة عند الضمان عندنا وعندهم توجب
بناء على ان كل القيمة بدل الكل فلا يجمع بين البدل والمبدل ما امكن - [00:16:48](#)

فهذه المسألة في العبد المملوك اذا جنى جنائية فان حينئذ نقول اما ان يدفع السيد الديه واما ان يدفع العبد المملوك ويسلمه لمن جنى
عليه فلو قدر ان العبد قطع اليدين والرجلين. فهنا - [00:17:09](#)

الديه تجب مضاعفة لان اليدين فيها ديد كاملة والرجلان في هدية كاملة وبالتالي هل هنا الجنائية او جبت كمال القيمة في هذا العبد
وبالتالي اليدين والرجلان هنا قد قطع كانهما بمثابة او بمقابل بمقابل اليدين والرجلين فعند - [00:17:41](#)

يا هذا المملوك قام وهو منصوب قام باتفاق بإئتلافهن اه يقتضي ذلك وبالتالي هل توجب الجنائية توجب الجنائية الملك في الجثة عند
وجود الضمان للغصب او لا توجبه. فعند الشافعى قال - [00:18:13](#)

لا توجب وعند الحنفية قالوا توجب لان كل القيمة بدل عن العبد المملوك كله بيديه ورجليه وجثته وبالتالي قالوا لا نجمع بين البدل
والمبدل قالوا وعليه خرجوا المدبر وهو العبد المعلق عتقه بوفاة سيده. اذا قطعت يداه فان - [00:18:38](#)

التمليك فيه غير ممكن عند الحنفية. كما قلنا بان العبد اذا جنى اما ان يقوم السيد دفع الديه واما ان يقوم بتسليم المملوك للمجني
عليه عندك الحنفية المدبر لا يجوز ان يباع - [00:19:06](#)

المدبر لا يجوز ان يباع. ففي هذه الحال اذا غصب المدبر فان اذا قلنا بأنه عند دفع القيمة ينتقل الملك يتناقض مع مذهبهم ولذلك
ولذلك لم يسيروا فيه على قواعد المذهب في هذه المسألة. ولذا قال فان التملك فيه يعني في المدبر - [00:19:30](#)

غير ممكن عنده لان المدبر لا يجوز بيعه. وكلامنا يعني كلام الشافعية في هذه المسألة اظهر يتواافق مع مذهب الحنفية في التقييد
ويتوافق معهم في التفريع قال ومنها اذا غصب غاصب حنطة فطحنتها - [00:20:01](#)

فحينئذ عندنا شيئا حنطة وعندنا اجرة الطحن ومثلهما لو اصب ثوبا فخاطه او شاة فذبحةا وشواها او غصنا فغرسه فصار
شجرة او نحاسا او رصاصا فاتخذ منه انية ماذا نفعل - [00:20:27](#)

عند الشافعى يقولون يغرم ارش الناس ان كان وصفه قائما في العين ان كان وصفه اي للوصف السابق كونه حمضة لا زال قائما في
العين لانه انما طحن وبالتالي يقولون يقوم باعادة - [00:20:56](#)

الحنطة المطحونة وعلى الغاصب قرش النقص وعند الحنفية يقولون ننظر الى القيمة فيرد قيمة الحنطة وبالتالي لا يطمئن فرش
النقص عند الاولين يقولون يرد الحنطة مطحونة ويرد معها النقص الحاصل بسبب كون - [00:21:17](#)

امضتى قد طحنت وعندها الحنفية يقولون يرى قيمة المأخذ ذالى هو الحنطة فقط. ويملك الغاصب العين اللي هو الحمضة

المطحونة ومثله الثوب المخيط ومثله الشاة المذبوحة غصب منه شاة فذبّحها وشاها ووجدنا الان المشوي موجود - 00:21:47

عند الحنفية يقولون يرد قيمة الشاة وعند الشافعية والجمهور يقولون يرد هذا المشوي ويرد ارش النقص وعندهم يغرم قيمة المأخذ ويعمل العين. فان الظمان في مقابلة العين وقد تبدل العين. فانما لية - 00:22:16

الضهر غير مالية الدقيق. من يقوله حنفية من حيث انهم مفترقان اسما وصورة ومعنى فان الحنفية متهدئة لاغراض كالبذر والقلي والهرس والطحن وهي قابلة للادخار بخلاف الدقيق وهذه المعانى باسرها تطلب. قالوا فنظامه قيمة الحنفية - 00:22:41

ومنها من ثمرتان ان القطعة والضمان لا يجتمعان عندهم للسارق اذا سرق فنقول للمسروق منه اما نرد عليك المسروق او نقطع يد السائق ما نجمعهما. ومنها ان القطع قطع اليد السارق والظمان اي رد العين المنصوبة - 00:23:10

او رد قيمتها لا يجتمعان عندهم لانه لو ظمن لا وظام الرد القيمة لملك المسروق. وبالتالي لا تقطع يده في اخذ ما ملكه واستند ملكه الى وقت الاخذ. فيحصل القطع في ملك نفسه وذلك لا يجوز. وعندنا يجتمعان - 00:23:34

القاطع والظمان. فالسالق نقطع يده ونوجب عليه رد العين المغصوبة. لتعدد وعدم اسناد الظمان يعني لا يملك الظمان ثم يلحق بهذا الاصل مساء منه ان المسروق منه اذا وهب العين المسروقة للسائل - 00:24:02

بعد الرفع الى القضاء فان هذا لا يسقط القطع عند الجمهور. وان كان يسقط الظمان وعندهم عند الحنفية يسقط القطع لان لان السارق ملك العين المسروقة بالهبة واستند ملكه الى وقت فلو قطعت يد السارق هنا لقطعت يده في اخذ ما لنفسه - 00:24:28

قالوا والملك ها هنا وان حصل بعقد الهبة لا بفعل السرقة غير ان العارض فيما يدرا بالشبهات كالموجود ابتداء. تعرفون ان الحدود تدري بالشبهات. الحنفية يقولون الامر العارض اي الذي - 00:25:03

اتى بعد ان لم يكن يعتبره كالموجود ابتداء في اول المسألة. ومنها ان الولد اذا استولد جارية ابنه اي وطأ الجالية التي يملكها ابنه فحملت منه. فحينئذ يلزم المهر والقيمة عندنا - 00:25:23

يلزم المهر يدفع المهر للابل ويدفع قيمة الجارية لابنه وعندهم لا نلزم الاب بالقيمة. وانما لانه لو ظمن القيمة استند ملكه الى ابتداء الواو فصار حينئذ واطنا لملك نفسه فلا يلزم - 00:25:50

القيمة فلا يلزم المهر بخلاف الجارية المشتركة يبدون الصواب فلا يلزم المهر. وعندهم لا يلزم السيد القيمة. لا يلزم الاب القيمة. لان الاب لو ظمناه القيمة لكان قد ملك الجارية قبل الوقت. لان عندهم ان الضمان يثبت به - 00:26:17

الملك لانه لو ظمن القيمة استند ملكه الى ابتداء الوقت فصار واطيا لملك نفسه بخلاف الجالية المشتركة. اذا كان هناك جارية مملوكة لاثنين جارية مملوكة لاثنين. فوطئها احدهما فحينئذ قالوا لا - 00:26:48

لا يجوز له هذا الوقت. قال بخلاف الجالية المشتركة لانه هناك في مسألة الوالد ظمن باستحداث الملك لا بالوطأ. ظمن لانه هناك المسألة المشتركة في الجالية المشتركة وظمن او جبنا على السيد الثاني ان يدفع الظمان والقيمة - 00:27:19

لي الشريك لماذا؟ لانه ظمن بكونه قد استحدث ملكا لنفسه وليس بالوطأ. لان الوطأ تصرف والتصرف في الجالية المشتركة لا يوجب الظمان في الاستخدام كما لو استخدمها عند الجارية مشتركة بين اثنين فقام احد السيدين باستئثاره - 00:27:47

استخدامها دون صاحبه. وان كان الوطأ والاستخدام لا يحل. كما لو وطى جاريته وهي حائض ومنها ان الحد والمهرة يجتمعان عندنا في من زنا بجارية الغير فنوجب عليه ان يدفع - 00:28:14

المهرة او القيمة المهر ونوجب ونقيم عليه الحد. لانه لا يملك الجارية الضمان وعندهم لا يجتمع الحد والمهر لانه لو وجب المهر في ذلك لملك الواطي منفعة البطع وجب الحد وجب في وطأ جارية نفسه وهذا مما لا يجوز - 00:28:35

ومنها اذا استكره الرجل امرأة حرة على الزنا وجب عليه الحد والمهر عندنا وعندهم يجب عليه الحد ولا يجنب عليه المهرة وقالوا بان ال مهر بمثابة الظمان والظمان يحصل به الملك وهو لا ملك له - 00:29:02

فالمسألة القاعدة الثانية التي ترتب عليها ثمرات فقهية في باب الوصف قال اليد الناقلة غير معتبرة في ضمان العدوان عندنا بل يكفي اثبات اليد بصفة التعدي في الغصب هناك شيئاً استخدم المغصوب - 00:29:33

وعدم تمكين المالك من العين المغصوبة فهل الوصف هو عدم تمكين المالك من العين المغصوبة او ان الغصب هو استعمال العين المملوكة للغير ولو لم يتضمن ذلك منع مالكيها من استخدامه - [00:30:13](#)

بها هنا قولان بحقيقة الوصف ولذا قال اليه الناقلة اي ان يد الناقلة غير معتبرة في ضمان العدوان عندنا يعني لا يشترط في الغصب تقوية امكانية تصرف المالك في العين المغصوبة. مجرد استخدام - [00:30:39](#)

للعين المغصوبة يعد غصبا مجرد استخدامك للعين المملوكة لغيرك بدون اذن يعد غصبا. ولو لم يترتب عليه منع المالك منه تصرف اليه الناقلة غير معتبرة في ضمان العدوان عندنا بل يكفي اثبات اليه بصفة التعدي. متى استعملت العين المغصوبة - [00:31:06](#)
الغاصبة ولو لم تمنع المالك من التصرف. وذهب اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه الى انه لا بد من اليه الناقلة لتحقق صورة التعدي
ومستند هذا التعدي اختلاف هذا التعدي في زائد تنازع يمكنها احسن - [00:31:34](#)

ومستند هذا الاختلاف او التنازع اختلاف الفريقين في حد الغصب فذهب اصحاب الشافعی رضي الله عنه الى ان حد الغصب اثبات اليه العادية على ملك الغير ولو لم تكن ناقلا - [00:32:04](#)

وذهب اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه الى ان حد الوصف اثبات اليه العادية وتقوية اليه او قصرها وعلوا هذا بان الضمان ضمان جبر. والجبر في مقابلة فايت ولا فائدة الا على المالك. فلا بد من اشتراط فوات الاستيلاء وفواته بازالة - [00:32:20](#)
اليد او قصره ونحن نقول هذا الحد باطل. فان الغاصب من الغاصب غاصب اسما وحقيقة وشرعا. مع انه لم ينقل او لم يمنع المالك من التصرف انما منع الغاصب الاول الغاصب من الغاصب - [00:32:54](#)

هو استعمل العين المغصوبة لكنه لم يمنع المالك من الاستعمال انما منع الغاصب الاول ومع ذلك نسميه راسبا اسما وحقيقة وشرعا
ويعتبر ضامنا للمالك مع انه لم يفوت يد ما للك بل اثبت اليه على ملك الغيب - [00:33:16](#)
ويقطر مذهب الحنفية ايضا. بما اذا سلب القنسوة. وهو لباس يكون على البدن والرأس. اذا سلب من رأس المالك واحتوت يده عليها.
فانه يظمنها بالاتفاق مع انه لم يحصل زوال يد المالك. اخذ القنسوة فامسكتها المالك فتنازعها فتلتلت - [00:33:41](#)

يقول هذا الغاصب لن ينقل يد المالك. لا زالت يده عليها ومع ذلك اوجبنا عليه الظمان واعتبرناه غاصبا. مع انه لم يحصل زوال يد المالك بهذه بزعمهم فان يده عبارة عن استيلاءه عليها. ويترفع عن هذا الاصل مسائل - [00:34:11](#)

زوائد المغصوب مغصوبة مضمونة عندنا. سواء كانت متصلة كالسمن او منفصلة كالولد موجودة كانت او طارئة موجودة كانت على او طارئة. لماذا؟ لوجود حقيقة الغصب فيها وهو اثبات اليه لما ولدت الناقة - [00:34:37](#)
فتلتلت قلنا الغاصب كان قد وضع يده عليه ولا نشترط في الغصب نقل الملك او نقل اليه يد المالك وهنا لم يحصل نقل. ولذلك عند الجمهور يقولون على الغاصب ان يضمن ولد النار - [00:35:08](#)

اربعة لوجود حقيقة الغصب فيها وهو اثبات اليه المعتدية ولو لم توجد يد ناقلة. فان كان الولد بصدق ان يحدث في يد الملك في يد المال فانه كان الولد بصدق ان يحدث في ملك المال. عدلوها فانه كان ولده بصدق ان يحدث - [00:35:28](#)
بيد المالك فحدث في يد الغاصب بسبب غصبه السابق. فكان منع الحصول في يده كالقطع ولذلك وجب الظمان على المغدور بزوجته.
اذا امتنع حصول الرق في الولد كما اذا قطعه - [00:35:59](#)

المغدور المراد به من زوج بامرأة مملوكة على انها حرة فحينئذ هذا مغدور غش في المرأة حملت منه وبالتالي جاءت بولد الجارية
مملوكة. فنقدر هذا الولد كأنه مملوء ونوجب على - [00:36:22](#)

الزوج ان يدفع قيمة الولد لسيد الامان. ثم يرجع على من غره ولذلك وجب الظمان ظمان ماذا؟ ظمان الولد. على المغدور بزوجته الذي
 الزوج المرأة على انها حرة فتبيينت مملوكة اذا امتنع حصول الرق في الولد - [00:36:49](#)

الولد ليس رقيقا لانه حر ولا جله ظمن ولد صيد الحرم اجماعا لو صاد صيدا في الحرم فولد هذا الصيد قلنا يجب عليه الفدية في
الصيد وفي ولده. لماذا؟ لانه حصل في يده - [00:37:15](#)
المولود حصل في يده بطريق ثبوت اليه على الام. وقال ابو حنيفة لا تضمن زيادات لماذا؟ لانه لا يوجد نقل ليد المالك في هذه الصور

عنه فلم يعتبرها غصبا الا اذا منع المالك من اخذ الا اذا منع المالك من اخذ هذه - 00:37:39

او هذه الزوائد ولكنه قبل ذلك امانة وبالتالي لو تلفت هذه الزيادة بدون تفريط ولا تعدي. فعند الشافعي يجب على الغاصب ضمانها. لانه مغاصب وعند الحنفية لا يجب ضمانها لانه امين عندهم لانه لم ينقل - 00:38:09

اليد المالكة ومنها ان غصب العقار متصور مظلومون عندنا فان المعتبر رفع يد المالك عن ملكه. مع اثبات يد الغاصب عليه على سبيل العدوان. وهذا موجود في العقاب اذا انت قلت اليد الى الغاصب حتى امتنع على المالك ان ينتفع بهذه العين المنصوبة - 00:38:35
وثبتت اليد للغاصب حتى يبني على نقلها الملك ومن مسائل هذا ان المودع اذا تعدي في الوديعة بان حفظها في غير المكان الذي اشترط عليه. او جعلها في مكان غير محرز ثم ارجعها الى المكان المحرم - 00:39:03

وترک التعدي فعند الشاب عند الجمهور يقولون لا يبرأ من الضمان. لماذا؟ لانه اصبحت يده يد عادية وعند الحنفية لا ضمان قال ايش خذ هذى الف ريال احفظها فلما ذهب - 00:39:26

قال والله انا محتاج الالف اباخذ الالف ثم اردها. اخذ الالف واستعملها. الان هو تصرف تصرف لا يحق له ثم بعد مدة اعاد الالف فنشبت حقيقة فتلت الف لوك ان هذه الالف تلتفت قبل اخذه - 00:39:45

لا كانت يده يد امانة فلا ضمان عليه لكنه بعد ان اخذ فردها. فحينئذ قال الشافعية والجمهور يجب عليه الظمان لماذا؟ لانه اصبح قاصدا وعند لان لا يشترط في الغصب وجود النقل ليد الامانة. وعند الحنفية - 00:40:06

الى ضمانة فان المظمن فان المظمن هو الا ثبات والازالة ولا توجد ازالة ليد المالك لا يوجد هناك نقل ليد المالك قال معتقد الشافعي رضي الله عنه ان منافع الاعيال مثل السكنة الدار وركوب الدابة بمنزلة الاعيال قائمة في الماهية - 00:40:36

وبالتالي فانه اذا غصبت الدار وجب على الغاصب ان يرد قيمة المنافع كما يرد قيمة العين. سرد منه السيارة لمدة اسبوع. بعد اسبوع رجع السيارة عند الشافعي يقول عليه ان يعيد اجرة السيارة في هذا週. لأن منافع الاعيال بمنزلة - 00:41:07

الاعيال وحقيقة تهبيء الاعيال واستعدادها بهيئتها وشكلها لحصول الاغراض منها مثاله ان الدار بتصوفها تهبيء لدفع الحر والبرد. وبحيطانها تهبيء لدفع السرقة صابعا ما فيها وبأرضها لمعنى الهوى بسكنها الى اسفل. وكذلك كل عين لها هيئة - 00:41:34

تتميز بها عن الاخر وبها تستعد لحصول الغرض منها فانت تجهز السيارة علشان تقضي مشاويرك عليها. فهي منفعتها وهذه الهيئات اعراض متعددة توجد وتفنى كسائر الاعراض وهي اموال متقومة فان - 00:42:05

انها خلقت لمصلحة الادمي وهي غير الادمي. هذا دليل الشافعي على ايجاد ظمان المنافع واغلاق لفظ المال عليها احق من اطلاقه على العين. فهم يسمون المنافع اموالا هذا الجمهور خلافا - 00:42:30

الحنفية اذ التظمين لا يسمى مالا الا لاشتمالها على المنافع اذ العين لا تسمى مالا الا لاشتمالها على المنافع. ولذلك لا يصح بيع العين بدون ان يكون لها منفعة وانكر الامام ابو حنيفة رضي الله عنه كون المنافع في انفسها اموالا قائمة بالاعيال. وزعموا ان حاصل - 00:42:50

المنافع راجع الى افعال يحدثها الشخص المنتفع في الاعيال. وبالتالي لا يضمن لا يؤمن ما نتج عن فعله. بحسب ارتباط المقصود بها. كان يمكن يجلس السيارة ما يستعملها فلذلك لم يوجبا عليه الظمان. فيستحيل اتلاف المنافع فان تلك الافعال كما توجد - 00:43:22

تنتفي والاتلاف عبارة عن قطع البقاء. وما لا بقاء له في المنافع لا يتصور اتلافه. غير ان الشرع نزل المنافع منزلة الاعيال في حق جواز العقد عليها كما في عقد الاجارة. رخصة - 00:43:53

فتعمين الاقتصار في مسألة المنافع على تجويز العقد عليها دون ضمانها الاستيلاء على العين المنتفع بها ونحن نقول هذا مسلم في اجازة العقود على المنافع اذا نظرنا الى الحقائق وسلكتنا طريق - 00:44:13

النظر ولكن الاحكام الشرعية الاحكام الشرعية تتعلق الافعال ولا تتعلق بالذوات. ولذلك الاحكام الشرعية غير مبنية على الذوات والحقائق العقدية بل على الاعتقادات العرفية والمدعوم الذي ذكروه مال عرفا وشرعا وحكم الشرع والعرف غالبون في الاحكام. هذا التعليل الذي ذكره المؤلف - 00:44:37

ينطبق على مذهب الاشاعرة في حقيقة الاحكام الشرعية فعندهم ان الحكم الشرعي تابع للاعتقاد ان الحكم الشرعي تابع للاعتقاد.

يبينما الحكم الشرعي اصالة تابع لحكم الله عز وجل هو حكم متقدم. فحكم الله ثابت قبل وجود الاعتقادات والظنون - 00:45:11
والظنون قد تصيب حكم الله وقد لا تصيبه حينئذ لكن هذا لا يتنافى مع الاثر الذي بنوا بنوه على هذه المسألة قال والشرع قد حكم
بكون المنفعة موجودة مقابلة بالاجرة في عقد الاجارة. واثبنت الايجارة - 00:45:40

احكام المعارضات المحضة واثبنت للمنفعة حكم المال قال والعرف يقضي بان من اثبت يده على دار وسكنه وسكنها مدة انه يفوت
منافعه قالوا يتفرع عن هذين الاصلين مسائل منها ان منافع المقصود تضمن بالغوات تحت اليد العادية - 00:46:08
وبالتفويت عندهما وعندتهم لا تظمن منافع المرصوب حتى لو استولى على حر واستخدمه في عمله يضمن اجرته عند الحنفية. ولو
غصب دارا وسكنها سنين لا اجرة عليه. انما يرد العين المقصودة - 00:46:36

ومنها ان منفعة الحر ومنافع الدار يجوز ان تكون صداقا عندها كان ابتزوجك والمهر ان انها لك يسكنون شقة لمدة سنة. عند الشافعى
والجمهور يجوزونه لأن المنافع مال وعند الحنفية لا يجوزونه. لماذا؟ قالوا لانه ليست المنفعة بمال والله تعالى - 00:46:56

الا يكون واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم. والمنفعة ليست مالا عندهم ومنها ان الشخص الممهور يؤخذ بالشفعة عندها بقيمة
البضع يعني عندها ارض مملوكة لاثنين قام احدهما فتزوج امرأة. وقال المهر - 00:47:28

ما املكه من هذه الارض ربع الارض المشاع. فهنا قال ومنها ان الشخص الممهور يؤخذ بالشفعة عندها للجار ان يأخذ بالشفاء بماذا؟
قال بمهر المثل للمرأة بمهارة المثل للمرأة. وكذلك اذا جعل بدل الخلع او اجر آآ - 00:47:56

يؤخذ بقيمة وكذلك اذا جعل بدل خلع. لو جعل الشخص الممهور قامت المرأة طلبة الخلعة من زوجها. فاعطته اعطت الزوج
الملك المشاع لهذه العقار. فحينئذ يحق للشريك ان يشفع - 00:48:23

يدفع مهر المثل. وعندهم لا يثبت في الملك المشاع الشفعة. لأن البقع ليست بمال بناء على قاعدتهم بان المنافع ليست اموالا. ومنها ان
شهود الطلاق اذا رجعوا غلبوا ومهر المثل بناء على ان منفعة الوضع مال المتقوم شرعا. شهدوا بان الزوج طلق. ثم - 00:48:50
رجعوا عن الشهادة فحينئذ فرقة كانت قد تزوجت بزوج اخر بعد عندما رجعوا. فعند الجمهور يقولون على الشهود ظمان مهر المثل.
لماذا؟ لانه منفعة قد فوتوها بشهادتهم. وعند الحنفية لا يغرن الشهود. لماذا؟ لأن المنافع ليست اموالا. بارك الله فيكم. ووفقكم الله
للخير - 00:49:20

وجعلكم من الهداء المهتدين هذا والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد - 00:49:53